الأمم المتحدة
A/RES/58/317

Distr.: General
13 August 2004

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون
البند ٥٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/58/L.67/Rev.1*)]

٣١٧/٥٨ – إعادة تأكيد الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف والمبادئ الواردة فيه، وبخاصة التصميم على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وإذ تشدد على الأهمية القصوى لصون السلام والأمن الدوليين وتطوير العلاقات الودية والتعاون بين الدول،

وإذ ترى أن تعزيز احترام الالتزامات الناشئة عن الميثاق وغيره من صكوك وقواعد القانون الدولي يشكل أحد الأهداف والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، المرفق بقرارها ٢٦٢٥ (د – ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)]،

وإذ تؤكد من جديد تصميمها على إقامة سلام وأمن عادلين ودائمين وصونهما وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ ترى أن الحاجة تدعو إلى التقيد الصارم بأحكام الميثاق ذات الصلة بالمساواة بين جميع الدول الأعضاء في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وحل المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وحق الشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية أو أي شكل آخر من أشكال

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام ما لجميع الناس من حقوق متساوية دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والتعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، واقتناعا منها بأنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في بيئة تقوم على السلام والأمن والثقة المتبادلة داخل الدول الأعضاء وفيما بينها أيضا،

وإذ تكرر أن على جميع أمم العالم أن تتقاسم المسؤولية عن إدارة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النطاق العالمي وعن التصدي للمخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأن تكون ممارسة تلك المسؤولية قائمة على مبدأ التعددية، وأن على الأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنظمات الحكومية الدولية عالمية وتمثيلا، أن تضطلع بالدور الرئيسي، في هذا الصدد،

١ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة احتراما تاما وتطبيق جميع المبادئ وتحقيق الأهداف المكرسة فيه دون تقييد، بما في ذلك، في جملة أمور، المبادئ المتعلقة بمساواة الدول الأعضاء في السيادة وضرورة احترام الاستقلال السياسي للدول، وتؤكد من جديد الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين وفي تعزيز التعاون الدولي وفقا للميثاق؛

٢ - **تؤكد من جديد** ما للأمم المتحدة من دور لا بديل له في هذا المجال وضرورة ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وعلى نحو يتسم بالشفافية، في نظام متعدد الأطراف استرشادا بمبادئ الميثاق واستنادا إلى القيم والقواعد المعترف بها عالميا؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** التزامها بمبدأ التعددية، وهو ما يستتبع، في جملة أمور، احترام الميثاق ومبادئ وقواعد القانون الدولي، واتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وممارسة الضغط والقسر كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية بعينها، وتؤكد في هذا الصدد، أن الدول الأعضاء تعهدت بالامتناع، في علاقاتها الدولية، عن التهديد باستخدام القوة وعن استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتمشى ومقاصد الأمم المتحدة، وباحترام مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، على نحو لا يعرض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر، واضعة نصب عينيها الحاجة إلى التخفيف من حدة الشواغل المشروعة للدول الأعضاء بشأن ضمان السلامة والأمن الدائمين لشعوبها؛

٤ - **تعيد تأكيد** الامتيازات والمهام الخاصة بالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المحدد في الميثاق، والحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما بين هذه الهيئات، الذي يشكل الإطار اللازم لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وتشدد على اقتناعها بضرورة أن تظل مسألة تنشيط وتعزيز الجمعية وإصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة ذات أولوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بغية زيادة تعزيز قدرة الأمم المتحدة لتمكينها من تحسين أدائها في الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات الموكولة إليها، واضعة في اعتبارها، في هذا الصدد، الحاجة إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في هذه العمليات من أجل ضمان مراعاة وجهات نظرها واهتماماتها ومصالحها بشكل تام؛

٥ - **ترحب** بقيام الأمين العام بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، وتحيط علما بصلاحيات هذا الفريق[٢]؛

٦ - **تهيب** بجميع الدول أن تتعاون بشكل تام، عن طريق الحوار البناء، من أجل ضمان التمتع التام بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وحمايتها لصالح الجميع، وتشجيع حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، بما في ذلك المشاكل ذات الطابع الإنساني، ومنع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ووضع حد لها ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم، وتهيب بجميع الدول أن تتقيد تقيدا صارما بمبادئ وقواعد القانون الدولي فيما تتخذه من تدابير لتحقيق هذا الغرض، وذلك عن طريق عدة أمور من بينها الاحترام التام لالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني؛

٧ - **تؤكد من جديد** ما للشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية أو أي شكل آخر من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من حق في تقرير المصير، وفقا للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٨ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء أي عمل من أعمال التدخل أو الاحتلال الأجنبي لأي دولة أو أي إقليم أو التهديد بالقيام به انتهاكا للميثاق؛

٩ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجالي منع الصراعات المسلحة وحلها، بما في ذلك الأنشطة ذات الصلة ببناء السلام وتحقيق التنمية وكذلك في مجالي صنع السلام وحفظ السلام، وفقا للميثاق، وتطالب بإيجاد توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن تحديد نطاق واتجاه ومتطلبات هذه القدرة في ضوء التحديات

---

(٢) A/58/612، المرفق الأول.

والتهديدات الحالية والناشئة في مجال السلام والأمن الدوليين، على أن تراعى، في هذا الصدد، الحاجة إلى إيجاد شراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وفقا للفصل الثامن من الميثاق؛

١٠ - **تؤكد من جديد** الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع وحل الصراعات وبناء السلام وتؤكد أهمية إشراكها بشكل تام وعلى قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن والحاجة إلى زيادة دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنع وحل الصراعات وإعادة تعمير المجتمعات في فترة ما بعد انتهاء الصراع؛

١١ - **تدين** أعمال الإرهاب بكافة أشكالها ومظاهرها، أينما ارتكبت وأيا كانت الجهة التي ترتكبها، وتكرر تأكيد دعوتها لجميع الدول اتخاذ وتنفيذ تدابير إضافية لمنع الإرهاب وتعزيز التعاون الدولي على مكافحته، وتؤكد من جديد وجوب أن تتماشى التدابير التي تتخذها الدول مع الميثاق وأن تمتثل الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

١٢ - **تعيد تأكيد** أهمية تحقيق القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تشكل أكبر خطر على البشرية وبقاء الحضارة، وتكرر الإعراب، في هذا الصدد، عن بالغ قلقها إزاء بطء التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، وتؤكد أن تحقيق السلام والأمن الحقيقيين يستلزم أن تكون سياسات الدول موجهة نحو القضاء على خطر الحرب، ولا سيما الحرب النووية، على أن توضع في الاعتبار أيضا جميع النتائج التي يمكن التنبؤ بها والناجمة عن ظهور سباق جديد للتسلح فيما بين الدول، وتعيد أيضا تأكيد الحاجة إلى أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بكل جوانبه، وتعيد كذلك التأكيد على أن الهدف النهائي للجهود التي تبذلها الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل؛

١٣ - **تكرر تأكيد مناشدتها** لجميع الدول اتخاذ التدابير المناسبة للتنفيذ التام لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه[٣]، وتحثها، مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على اتخاذ تلك التدابير؛

---

(٣) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نيويورك، ٩-٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/CONF.192/15)، الفصل الرابع، الفقرة ٢٤.

١٤ - **تؤكد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في مجال تعزيز وتنسيق التعاون الدولي من أجل التنمية وكذلك في متابعة الشؤون الاقتصادية الدولية ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وفي تشجيع انتهاج سياسات متماسكة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، وتعرب عن التزامها بالعمل على تعزيز دورها بوصفها منسق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا الصدد، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية تتسم بالعدل والديمقراطية والشفافية والإنصاف وتفيد فيها من الفرص التي تتيحها العولمة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

الجلسة العامة ٩٣
٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤